

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٨٦ لسنة ١٩٦٠

تجديد إعارات مستشارين ونواب مجلس الدولة  
للعمل ببعض المؤسسات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛  
وعلى موافقة المجلس الخاص للشؤون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تجدد إعاره الأستاذ دردير عثمان على فراج النائب بمجلس  
الدولة للعمل بمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة سنة أخرى تبدأ من  
١٥ يولييه سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة الإعاره السابقه، على أن  
تشغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره .

مادة ٢ - تجدد إعاره الأستاذ عبد العال اسماعيل خضير المستشار  
بمجلس الدولة لشغل وظيفة رئيس إدارة التشريع والقضايا بوزارة العدل  
الليبية لمدة سنة أخرى تبدأ من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، على أن تشغل  
وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره ، وعلى أن يعامل ماليا طبقا  
لنص البند الأول من القواعد المالية للموظفين المعارين التي وافق عليها  
مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٣ - تجدد إعاره كل من الأستاذ محمد عبد المحسن عبد العزيز  
معلمية المستشار المساعد بمجلس الدولة للعمل بالخراسه البريطانية  
بالأسكندرية لمدة سنة تبدأ من ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، والأستاذ  
عبد السلام كمال حجازي النائب به ، للعمل رئيسا لمكتب التصفيه  
لمدة سنة تبدأ من ١٦ يولييه سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة التجديد  
السابقه لكل منهما ، مع شغل الوظيفتين بدرجةيهما بالمجلس أثناء فترة  
الإعاره .

مادة ٤ - تجدد إعاره كل من :

الأستاذ محمود ابراهيم العطار ، المستشار المساعد بمجلس الدولة

الأستاذ عصام الدين السيد سلام ، النائب بمجلس الدولة .

الأستاذ السيد محمد ابراهيم سليمان ، النائب بمجلس الدولة .

للعمل بإدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية لمدة سنة أخرى تبدأ  
من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للأول والثالث . ومن ٢٢ أكتوبر  
سنة ١٩٦٠ بالنسبة للثاني التاريخ التالي لانتهاؤ مدة تجديد إعارتهم السابقه،  
على أن تشغل وظائفهم بدرجةها بمجلس الدولة أثناء فترة الإعاره

مادة ٥ - تجدد إعاره الأستاذ عبد المجيد محمود خليل النحاس المستشار  
المساعد بمجلس الدولة ، للعمل مستشارا قانونيا لمرفق مياه القاهرة لمدة  
سنة أخرى تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي لانتهاؤ إعارته  
السابقه ، على أن تشغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره .

مادة ٦ - تجدد إعاره الأستاذ أحمد عباس أحمد رمضان النائب  
بمجلس الدولة للعمل مديرا لإدارة الشؤون القانونية والتحقيقات بمؤسسة  
النقل العام لمدينة القاهرة لمدة سنة تبدأ من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠  
التاريخ التالي لانتهاؤ إعارته السابقه، على أن تشغل وظيفته بالمجلس أثناء  
فترة الإعاره .

مادة ٧ - تجدد إعاره الأستاذ محمد بهجت محمود عتيبة ، المستشار  
المساعد بمجلس الدولة ، للعمل مديرا للشؤون القانونية بشركة الجمهورية  
للتأمين لمدة سنة أخرى تبدأ من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي  
لانتهاؤ مدة الإعاره السابقه مع استمرار شغل وظيفته بالمجلس أثناء  
فترة الإعاره .

مادة ٨ - تجدد إعاره كل من الأساتذة :

محمد كامل الموجي ، المستشار المساعد بمجلس الدولة

محمد صالح الساكت ، « « « «

نمبر لبيب مشرق ، النائب « « « «

عبد المجيد بيومي مذكور ، « « « «

للعمل بالهيئة العامة للصانع الحرية لمدة سنة أخرى تبدأ من التاريخ  
التالي لانتهاؤ مدة تجديد إعاره كل منهم السابقه مع استمرار شغل وظائفهم  
بدرجةها أثناء فترة الإعاره .

مادة ٩ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٨٧ لسنة ١٩٦٠

بتعيين أعضاء ومندوبين مساعدين بمجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس  
الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشؤون الإدارية بمجلس الدولة  
في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ؛

السيد / ناهد أدهم ، رئيس مصلحة التبغ بالإقليم الشمالي .  
لحضور المؤتمر العالمي للتبغ الذي عقد بمدينة اسطنبول يوم ٢٢ أغسطس  
سنة ١٩٦٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠)  
جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٦٠

بشأن استثمار رأس المال الأجنبي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعمول به في الإقليم المصري في شأن  
تنظيم الرقابة على عمليات التمدد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المعمول به في الإقليم المصري  
في شأن استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٢٠٨ المؤرخ ٢١/٤/١٩٥٢ في شأن انتقال  
الأموال والقيم بين سوريا والخارج وتنظيم مكتب القطع ؛

قرر :

مادة ١ - مع مراعاة أحكام القوانين النافذة لا يجوز استثمار رأس  
المال الأجنبي في إقليم الجمهورية إلا بقرار من رئيس الجمهورية .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم  
الجمهورية من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

### وزارة الخارجية

إعلان

أصدر السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ الإجازة  
التفصيلية باعتماد براءة تعيين السيد / محمد ملك - فتصلا عاما للبنان في بورسعيد .

إعلان

أصدر السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ الإجازة  
التفصيلية باعتماد براءة تعيين مسيو ج . د . فيشجيلار ، فتصلا لهولندا  
في الاسكندرية

قرر :

مادة ١ - عين مستشارا لمجلس الدولة :  
الأستاذ عبد الإله الخاني ، المستشار المساعد لمجلس الدولة .

مادة ٢ - عين مستشارا مساعدا لمجلس الدولة كل من :  
الدكتور مظهر المجلاي ، النائب لمجلس الدولة .  
الأستاذ أمين مزيد ، النائب لمجلس الدولة .

مادة ٣ - عين مندوبا لمجلس الدولة كل من :

الأستاذ محمد خير السراج ، المندوب المساعد لمجلس الدولة .  
» محمد حسين المسكي ، المندوب المساعد لمجلس الدولة .  
» محمد مراد الخاني ، المندوب المساعد لمجلس الدولة .

مادة ٤ - يلحق بوظيفة مندوب مساعد مجلس الدولة كل من :

الأستاذ حسين فطين الارمنازي ، رئيس ديوان مجلس الدولة والحاصل  
على الليسانس عام ١٩٥٩ ، ويحفظ له برتبة الذي يتقاضاه حاليا .

الأستاذ محمد انس بن مصطفى الزرقاء ، الموظف في مصلحة الارصاد  
الجوية والحاصل على الليسانس عام ١٩٦٠ بتقدير جيد جدا ( في رأس  
جدول أوائل الخريجين ) .

مادة ٥ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٠

بالموافقة على الحضور في المؤتمر العالمي للتبغ

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛

قرر :

مادة ١ - ووفق على إيفاد :

السيد / جورج عبدال ، المدير العام لإدارة حصر التبغ والتبناك  
بالإقليم الشمالي .